الثلاثاء ١٤ / كانون٢/٢٠٢٥

رويترز: ٦ دول في الاتحاد الأوروبي تدعو لتخفيف "مؤقت" للعقوبات على سوريا؛ الشرق الأوسط: اجتماع الرياض.. تقدير للدور السعودي ومطالبة الإدارة السورية بخريطة طريق.. والكرة في ملعب الحكومة المؤقتة؛ العرب: الولايات المتحدة تعزز وجودها العسكري في سوريا وهو ما يتناقض والرغبة التركية؛ العرب: العقدة الرئيسية بين مصر والحكومة السورية؛ الأهرام: رسائل مهمة في اجتماع الرياض حول سوريا؛ الخليج: الصراع على الدولة السورية؛ الدستور: سوريا إلى أين؟ ميدل إيست أي: محلل ومعلق تركي بارز يشرح أسباب عدم سعي أنقرة إلى مواجهة عسكرية مع إسرائيل في سوريا! العرب: إدارة الشرع تتجاهل ضم الضباط السوريين المنشقين إلى الجيش.. نائب قائد الجيش الحر: مخاوف من اقتتال داخلي بسبب التهميش؛ الجزيرة: كيف يتحرك أحمد الشرع في حقل الألغام السوري! روسيا اليوم: نواف سلام يفوز في سباق رئاسة الحكومة اللبنانية؛ الشرق ألأوسط: تباين نيابي لبناني بين حكومة «التكنوقراط» و«التوازنات السياسية»! روسيا اليوم: وزير إسرائيلي يطالب باستقطاب "مليون يهودي" إلى الضفة الغربية؛ الجزيرة: إسرائيل تجري تعديلاً جذرياً في نظريتها القتالية.. ماذا فعلت؟

الموضوع الرئيس: سوريا الجديدة ومطالب الداخل والخارج..؟!!

دعت ست دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي الاتحاد إلى تعليق العقوبات المفروضة على سوريا مؤقتاً في قطاعات مثل النقل والطاقة والخدمات المصرفية. ووفقاً لوثيقة اطلعت عليها رويترز، من المقرر أن يناقش وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي تخفيف العقوبات المفروضة على سوريا خلال اجتماع في بروكسل يوم ٢٧ كانون الثاني. وقالت الوثيقة التي وقّعتها **ألمانيا وفرنسا وهولندا وإسبانيا وفنلندا والدنمارك، إن الاتحاد الأوروبي «يتعين عليه البدء في تعديل نظام العقوبات بشكل فوري». ومع** ذلك، **حذّرت الوثيقة أيضاً من أنه إذا لم تتم تلبية توقعات الاتحاد الأوروبي باحترام حقوق الإنسان والأقليات، فقد لا ترفع المزيد من العقوبات، وقد يتم تطبيق آلية إعادة فرض العقوبات بخصوص العقوبات التي رُفعت بالفعل..!!!**

ووفقاً لروسيا اليوم، ألمحت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كايا كالاس إلى الشروط المطلوبة من أجل السير في رفع العقوبات التي فرضت على سوريا خلال سنوات حكم بشار الأسد. وأوضحت كالاس أن على الإدارة الجديدة الآن أن تطلق عملية انتقالية سلمية وشاملة تحمي جميع الأقليات، "بعدها سيناقش وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي كيفية تخفيف العقوبات".

ووفقاً للشرق الأوسط، استقبل السوريون بإيجابية مخرجات الاجتماع الوزاري العربي الموسَّع بشأن سوريا، الأحد، في الرياض، وتصريحات وزير الخارجية السعودي، وبتقدير لدور المملكة وتشديد وزير الخارجية السعودي بعد انتهاء الاجتماع، على ضرورة رفع العقوبات الأحادية والأممية المفروضة على سوريا؛ لأن عدم رفعها «سيعرقل طموحات الشعب السوري». وتحدثت الصحيفة لثلاثة خبراء في الشأن السوري لرصد انطباعاتهم عن مخرجات اجتماع الرياض، وما يمكن أن يبنى عليها تالياً:

ولفت الدكتور هشام مروة، إلى أن **المؤتمر كان على ثلاثة مستويات؛** الأول، عربي برسالة مهمة أن سورية الآن مع حاضنتها العربية وليست خارجها؛ والثاني، هو اللقاء العربي متضمناً سورية مع الأتراك، في لفت الانتباه إلى تقدير العرب والأوروبيين للدور التركي الداعم للشعب السوري؛ والثالث مع أعضاء من الاتحاد الأوروبي، ألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة. **واعتبر مروة أن اجتماع الرياض خطوة مهمة ومتقدمة وإيجابية ومحل تقدير من كل السوريين، سيكون له أكبر الأثر في التعافي المبكر لسوريا، وسرعة استعادة دورها العربي والإقليمي والدولي، والأداء المتوازن على مستوى العلاقات مع دول الجوار.**

ويرى معتصم السيوفي، مدير منظمة اليوم التالي، وهي منظمة مستقلة تعنى بدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا، يرى أن مخرجات اجتماع الرياض «جيدة ومهمة»، خصوصاً أنها صادرة عن مجموعة من الدول العربية والغربية الأساسية التي تلعب دوراً أساسياً في الوضع السوري. فهناك احتضان لسوريا وترحيب بالإدارة الجديدة وعروض لتقديم الدعم والمشورة... وبالنظر لكل العوامل الإيجابية، يرى مدير منظمة «اليوم التالي»، أن الطرف السوري، وبالتحديد الإدارة الحالية، مطالبة بـ«تقديم خريطة طريق للمرحلة الانتقالية بشكل علني وواضح ومحدد وشامل لكل شرائح المجتمع السوري»؛ إذ حتى الآن، ليس لدينا خطة واضحة للانتقال بالتزامن مع رفض القرار ٢٢٥٤. فما هو البديل الذي تراه الإدارة مناسباً؟

ويوضح تساؤله بتفصيل أكثر، أن الإدارة، مثلاً، تولت كل سلطات الدولة وتعيد تشكيل المؤسسات العسكرية والأمنية وتقوم بتعيينات قضائية، وليس لدينا إلى الآن تصور واضح عن المرحلة الانتقالية وعن المستقبل. «الكرة الآن في ملعب الإدارة، وهذا الغموض أصبح من الضروري إزالته بسرعة».

ولفت السيوفي، إلى الكثير من الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الجديدة، ينظر إليها بإيجابية عالية على مستوى محاولات ضمان الأمن والسلم الأهلي، **(رغم وجود خروق مثيرة للقلق)، كذلك محاولة تشغيل عجلات الدولة، لكن هناك بعض الإجراءات والقرارات والتعيينات في المناصب العسكرية والإدارية والأمنية، تحتاج إلى وفاق وطني قبل السير بها، وهو غير متوفر بالكامل في المرحلة الراهنة: نحتاج إلى خطة للمرحلة الانتقالية تؤمّن وفاقاً وطنياً وتستجيب لمطالب السوريين وتوقعات الدول الداعمة لسوريا، ثم نحتاج إلى مسار للحوار الوطني حول كل القضايا الشائكة وصولاً للحالة الدائمة المستقرة؛ «الكرة الآن في ملعب الإدارة الحالية».**

ورأى الخبير الاقتصادي الدكتور أسامة قاضي في اجتماع الرياض أهمية بالغة لمستقبل سوريا السياسي والاقتصادي، فهو يؤكد دورها العربي وعودتها لأشقائها؛ كما يمهد هذا الاحتضان العربي مع الأصدقاء من الغرب على تعهدهم بمستقبل اقتصادي سوري واعد، «سِمته الحكم الرشيد وضمانة حرية وكرامة المواطن السوري».

ووفق صحيفة العرب، تواصل الولايات المتحدة الدفع بالمزيد من التعزيزات العسكرية في شمال شرق سوريا، وهو ما يتناقض والرغبة التركية حيث تطالب أنقرة بانسحاب القوات الأميركية. وكشف المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس، عن هبوط طائرة شحن أميركية في قاعدة خراب الجير بريف رميلان شمال الحسكة، محملة بأسلحة ومعدات عسكرية ولوجستية بالإضافة إلى جنود أميركيين، وسط تحليق مكثف للطيران الحربي في سماء القاعدة. وقال المرصد إن التعزيزات الأميركية تأتي في إطار دعم قواعد قوات التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، شرق سوريا. وفي ٨ كانون الثاني الجاري هبطت طائرة شحن أميركية تحمل شحنة من الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة في نفس القاعدة، ويرى متابعون أن التحركات الأميركية في شمال شرق سوريا تشي بعدم وجود أيّ نوايا أميركية للانسحاب، رغم كل ما يثار حول ذلك.

ويشير المتابعون إلى أن للولايات المتحدة مصالح في سوريا، تستوجب وجودها على الأرض لاسيما في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد، حيث لا يزال الوضع ضبابيا على الصعيدين الأمني والسياسي، بعد الإطاحة بحكم الأسد. ويستبعد المتابعون أن تتجاوب الإدارة الأميركية المقبلة مع الدعوات التركية للانسحاب من سوريا، رغم أن الرئيس ترامب سبق وأن أبدى خلال ولايته الرئاسية الأولى حماسته لهذه الخطوة. **ويقول المتابعون إن تركيا ترى في أن الوجود الأميركي يوفر غطاء للأكراد، ويعيق جهودها في التخلص منهم، لكن الولايات المتحدة تقول إن السبب الأساسي في استمرارها في سوريا هو محاربة تنظيم "داعش".**

وبرر وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن قبل أيام الحاجة لوجود قوات أميركية على الأراضي السورية، بالخشية من استغلال تنظيم "داعش" الفراغ، وإعادة تنظيم صفوفه. وأضاف الوزير الأميركي، قبل مغادرته منصبه، أن بلاده حريصة على ضمان أمن معسكرات الاعتقال التي تضم عشرات الآلاف من مقاتلي التنظيم السابقين وأفراد أسرهم.

وأفادت العرب في تقرير آخر، إلى أنّ المراقبين للموقف المصري حيال الإدارة السورية الجديدة، أو بحكومة الأمر الواقع في دمشق كما يسميها البعض، يشعرون أن هناك عقدة رئيسية مختلفة عن تلك العقد العربية والدولية الأخرى المعلنة، جعلت القاهرة أكثر حذرا من غيرها في الانفتاح على دمشق؛ فالكل يتحدث عن علاقة هيئة تحرير الشام بتنظيمات متطرفة، والحفاظ على وحدة البلاد وأمنها واستقرارها، ومشاركة شاملة للأطياف السورية، لكن مصر لديها مشكلة خاصة أيضا تتعلق بركيزة الشرعية التي يقوم عليها نظامها، إذ يستند على رفض التعامل مع أيّ جماعات متشددة، وتاريخ الهيئة شاهد على ذلك. وتفيد بعض الإشارات القادمة من دمشق بوجود تطمينات في الخطاب العام للإدارة الجديدة، لكنها ليست كافية من وجهة نظر القاهرة حتى الآن، وثمة رسائل تصب في الاتجاه العكسي وتزعج القاهرة، ومهما أظهرت هذه الإدارة من نوايا حسنة تجاه مصر سوف تظل عقدة العلاقة بالتنظيمات المتطرفة في الخلفية، ولن يتم شطبها.

وأضافت العرب: كل المطالب التي وضعتها دول عديدة بشأن هذه العلاقة لن تمحوها الكلمات والوعود البراقة، فالجذور لن تتغير، وإن تغيرت السياسات وفقا للأمر الواقع، والذي يفرض أحيانا طقوسا وتصرفات غير مألوفة للسياقات السابقة. ويصعب حدوث انفتاح من القاهرة على دمشق ما لم تكن هناك مشاركة في السلطة السورية من قبل ألوان سياسية عدة؛ فاللون الواحد (الإسلامي) الطاغي على الحكومة الحالية يؤدي إلى متاعب لرئيس إدارة العمليات أحمد الشرع، ويثبت انتماءه العقائدي، ويبعد عنه مصر، وربما تنأى عنه الكثير من الدول، عربية وغير عربية. وأضافت العرب أنّ لمصر خصوصية قاتمة مع التيار الإسلامي؛ فهي أول دولة وجهت له ضربة موجعة، انهارت على إثرها جماعة الإخوان أمنيا، وانتقلت العدوى إلى دول أخرى في المنطقة، وتؤدي استعادة الجماعة والتيار الإسلامي عموما لياقتهما السياسية من سوريا إلى إحراج للقاهرة، فكيف تقيم علاقة مع نظام تتناقض هويته مع هوية النظام المصري، وقد تضطر بسبب هذه العلاقة (المفترضة) لتغيير حساباتها إزاء الجماعة في الداخل؟

وبحسب العرب، تحتاج هذه المعادلة إلى تفكيك من جانب الإدارة الجديدة في سوريا والنظام المصري، أو تجميد العلاقة ووضعها في منطقة رمادية، لا تحمل ملامح سلام وتطبيع، أو مواجهة وصدام، ولكل خيار تبعات سياسية تنعكس على شكل العلاقة بينهما. وإذا نجحت دمشق في الاقتناع بإدخال تعديلات كبيرة على توجهاتها وسمحت بانخراط قوى وطنية من مشارب سياسية وعرقية

ومذهبية متباينة، فإن الطريق أمامها سيكون ممهدا لتطوير العلاقات مع مصر، ففي هذه الحالة تؤكد على وجود تحول نوعي في حساباتها، **شريطة أن يكون هذا التحول ملموسا وممتدا وليس على سبيل التقية، والتي تبنتها جماعة الإخوان كثيرا من أجل الوصول إلى غاياتها السياسية، إذ يمكن السماح بمشاركة رمزية من قوى سورية متنوعة بلا فاعلية.**

ولا يزال الشوط طويلا لمعرفة التصورات الحقيقية في دمشق، فالسلطة لها تقديرات خاصة عن الثورة، ووضعت بعض الدول المنفتحة وتلك التي أحجمت أو تحفظت عليها مطالب أشبه بشروط للانفتاح ورفع العقوبات والمساعدة في إعادة الإعمار، تفرض على الحكومة السورية التخلي عن حزمة من الحسابات التي انطلقت منها هيئة تحرير الشام نحو دمشق لإسقاط نظام الأسد، في مقدمتها الموقف من التنظيمات المتطرفة والعلاقة معها، وبالطبع تغيير توجهات الهيئة نفسها.

ووفق تقرير العرب، يشير تحليل الخطاب العام إلى عدم حدوث تغيير في دمشق يشجع القاهرة على التجاوب سريعا مع الإشارات التي قدمتها الأولى، ما يعني صعوبة تفكيك عناصر القلق، فالحفاظ على شرعية النظام المصري القائمة على محاربة قوى التطرف والعنف والإرهاب وتقويض الإخوان تتطلب تخلي النظام السوري عن شرعيته القائمة على إرث هيئة تحرير الشام أو جبهة النصرة، أي التحالف مع القوى الإسلامية.... ويصعب وضع الإدارة السورية في الكفة نفسها مع تركيا وقطر، حيث تحسنت علاقتهما مع مصر لأن المنطلقات الإسلامية التي تعتمد عليها الأولى تنطوي على قدر عال من البراغماتية ومسبوغة بدرجة واضحة من العلمانية، وتعتمد الثانية (قطر) على توظيف هذه المنطلقات لخدمة سياستها الخارجية؛

وفي الحالتين العنصر الإسلامي لا ينم عن هوية عامة لنظام الحكم، فالمسحة الظاهرة له في أنقرة متذبذبة وتتوقف على حجم المكاسب، فقد تحدث انحناءات عند الضرورة، بينما يضع الابتعاد مصر في مربع المتذمرين من سوريا، وهذه من المرات التاريخية النادرة التي يجري فيها ذلك، ففي خضم الخلافات مع نظام حافظ الأسد تمكنت القاهرة من إيجاد نقاط مشتركة معه، وبعد اندلاع الثورة ضد بشار الأسد لم تنقطع خطوط الاتصال الأمني والسياسي معه؛ ولذلك فالخصوصية التي تربط البلدين تبحث دائما عن منطقة دافئة، لأن العقدة الرئيسية (شرعية النظام المصري ومحاربة الإخوان) يمكن أن تستمر فترة طويلة على حالها. وإذا نجحت الإدارة السورية في تثبيت أركانها جيدا وهي قابضة على توجهاتها الإسلامية أو متمسكة بجزء منها، ربما تصبح القاهرة مضطرة للانفتاح عليها وتدخل تعديلا على فكرة العداء الحاد للإخوان أو الحفاظ عليه وانتظار تغيير آخر في سوريا..!!!

ورأت افتتاحية الأهرام المصرية أنّ الاجتماع الوزاري العربي والإقليمي حول سوريا الذي انعقد أول أمس في الرياض، يعكس الدور العربي المتزايد في دعم سوريا والشعب السوري في

تجاوز المرحلة الانتقالية باتجاه تكريس الدولة السورية الجديدة، وهو دور مهم خاصة أن الأدوار غير العربية في سوريا خلال المراحل السابقة كانت سلبية وتعارضت مع مصالح الشعب السوري وتطلعاته في التنمية والاستقرار. ولذلك قدم اجتماع الرياض العديد من الرسائل المهمة التي تمثل خريطة طريق لسوريا الجديدة ترتكز على المسارات المتوازية؛ وأولها المسار السياسي المتمثل في ضرورة إجراء عملية سياسية شاملة بملكية سورية خالصة ودون إملاءات أو تدخلات خارجية، وتمثل كل مكونات الشعب السوري دون إقصاء أو تهميش، كذلك العمل على كتابة دستور جديد وإجراء المصالحة الوطنية وتحقيق العدالة الانتقالية؛

وثانيها وبالتوازي على المسار الأمني ضرورة إعادة بناء الجيش الوطني السوري ليكون جيشا وطنيا بعيدا عن التوجهات الأيديولوجية والطائفية ويعبر عن كل السوريين ويمارس دوره في حفظ الأمن والاستقرار وحماية سيادة سوريا وحدودها وضرورة نزع أسلحة كل الميليشيات والفصائل المسلحة، كذلك عدم تحول سوريا لمأوى أو حاضنة للعناصر والتنظيمات الإرهابية التي تمثل تهديدا ليس فقط لاستقرار سوريا وإنما تهدد أيضا الاستقرار الإقليمي؛ وثالثها على المسار الاقتصادي من المهم تحقيق التنمية في سوريا والعمل على إعادة الإعمار وعودة اللاجئين والنازحين السوريين في الداخل والخارج إلى بيوتهم ومدنهم وهذا يتطلب دعما عربيا ودوليا في مساعدة سوريا على تجاوز التحديات والصعوبات الاقتصادية العديدة، وهنا تبرز أهمية رفع العقوبات الدولية عن سوريا؛ العقوبات الأممية أو العقوبات الفردية التي فرضتها بعض الدول الأوروبية وكذلك العقوبات الأمريكية عبر قانون قيصر، وذلك من أجل مساعدة سوريا في استئناف حركة التجارة الطبيعية مع العالم واندماجها مرة أخرى في المنظومة الإقليمية والدولية.

ورأت الأهرام أيضاً أن من أبرز رسائل اجتماع الرياض تأكيد وحدة وسيادة سوريا ورفض وإدانة الانتهاكات الإسرائيلية الأخيرة ضد سوريا واحتلال أجزاء من أراضيها وتدمير قدراتها العسكرية، وضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي السورية واحترام اتفاق الهدنة الموقع بين البلدين. وأكدت الصحيفة المصرية أنّ فاعلية الدور العربي والدولي في مساعدة سوريا مرهونة بما تتخذه الإدارة السورية الجديدة من إجراءات وسياسات على أرض الواقع في اتجاه عملية سياسية شاملة لكل السوريين وعدم تحول سوريا لمأوى للعناصر الإرهابية..!!!

وتحت عنوان: الصراع على الدولة السورية، لفت حسام ميرو(سوري) في الخليج الإماراتية، إلى أنّ أول أمر كشف عنه سقوط النظام السوري، وربما أخطره، غياب الثقافة السورية العامّة عن ماهية الدولة، أو بالأحرى الدولة الحديثة. ولا يبدو الأمر للعارف بالأوضاع السورية مستغرباً، فمنذ سبعينات القرن الماضي، احتكر حزب البعث السلطة، وأعطى نفسه من خلال المادة الثامنة في الدستور حقّاً حصرياً بإدارة الدولة والمجتمع... **وفي ٨ كانون الأول الماضي، وصلت إلى قيادة البلاد**

فصائل مسلّحة أي إنها انتقلت من واقع المعارضة المسلحة إلى حكم الدولة، وأمامها واقع معقد جداً، من حيث الأمن والاقتصاد ومؤسسات الدولة، بالإضافة إلى مهمة إقناع المجتمع الدولي بأنها قادرة على إدارة مرحلة انتقالية؛ فالدول لا يمكن أن تساعد السوريين بشكل كبير ومؤثر إذا لم تتأكد من أن السلطة الجديدة تعي ماهية الدولة، خصوصاً في بلد منكوب مثل سوريا، ولا تزال أوضاعه الأمنية هشّة جداً، وبالفعل، فقد أبدى العديد من ممثلي الدول الذين التقوا القيادة الجديدة مخاوفهم تجاه مسائل عديدة، من أبرزها إدارة التنوّع الاجتماعي السوري، أي التنوع الإثني والديني والمذهبي.

وأوضح ميرو أنّ الدولة الحديثة بالتعريف هي دولة كلّ المواطنين، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية والمذهبية والجندرية، وهي تكفل للجميع حرية الاعتقاد، وممارسة الشعائر، كما أن الدولة قبل كل شي هي جهاز خدمات عام، وظيفته تأمين أفضل الظروف للنمو والتنمية، وبالتالي، فإن الهروب من هذين الاستحقاقين في سوريا، أي عدم تأكيد القيادة الجديدة على حيادية الدولة، والاهتمام سريعاً بالمؤسسات، من شأنه أن يزيد من حدة الانقسام السوري حول الدولة وطبيعة وظائفها العامّة، وقد يدفع إلى دورة جديدة من العنف في البلاد، في الوقت الذي لا تزال فيه القوى الإقليمية والدولية تتصارع على حصّتها من سوريا. وخلص ميرو للقول إنّ سوريا دولة ومجتمعاً، لا تحتمل أدلجة دينية للدولة، أو الحدّ من الحريّات الاجتماعية، ولا تحتمل أي تأجيل في إقرار مواقف تطمئن فئات واسعة من السوريين، أو تظهر للمجتمع الدولي بأن القيادة الجديدة تدرك تماماً ضرورة عدم تحويل الدولة التي يفترض أنها للجميع إلى مجال تنازع هويّاتي..!!!

وكتب حمادة فراعنة في الدستور الأردنية، قائلاً: السوريون رحبوا بالتغيير، ولكن لم يظهر لهم وعليهم أي احتفال بما هو مُقبل، فالمقبل مازال مجهولاً، تقديرياً، تخمينياً، يسعى لنيل شرعيته، ويحاول ذلك، والنظام العربي بأغلبيته يسعى لذلك، حتى لا تظهر عليه ظواهر المفاجأة، بما حصل، وكيف حصل؟ الولايات المتحدة وتركيا والمستعمرة الإسرائيلية وحدهم يملكون مفاتيح المعرفة؛ فهم الذين عملوا وخططوا واستفادوا مما حصل ويسعون لاستثمار النتائج، كي يتكيف النظام المقبل معهم، أو يفرضوا عليه التكيف؛ مقابل ما تسعى له بعض البلدان العربية لجعل سوريا أكثر تكيفاً واقتراباً من المصالح القومية، وبما يتفق مع تطلعات العرب الجدية نحو استعادة سوريا لمكانتها كما تستحق في صُلب المجموعة العربية، وفي طليعتها.

وأضاف الكاتب: نتفق مع سوريا كشعب واحد يحمل هويتين تكملان بعضهما، وسوق قريبة نتطلع لأن تكون مشتركة، ومصالح أمنية قومية متداخلة في مواجهة العدو الواحد: الوطني القومي الديني الإنساني، المستعمرة الإسرائيلية التي تحتل أراضي ثلاثة بلدان عربية: كامل خارطة فلسطين، والجولان السوري، وجنوب لبنان، وتتطاول على أقدس مقدساتنا الإسلامية والمسيحية في القدس وبيت لحم والخليل والناصرة؛ نقف مع سوريا، لأن مصلحتنا الوطنية أولاً أن نكون معها، حماية

لأمننا الوطني، ضد التهريب والمخدرات والممنوعات والتطرف والشيطنة، **وأن نكون معها لأنها في حالة الاستقرار والأمن والتماسك والوحدة الوطنية مكسب لنا ولاستقرارنا؛**

ولفت الكاتب إلى أنّ الشيء المؤكد أن ما حصل لأنظمة التغيير العربية الجمهورية، **لم يكن مقتصراً فقط على سوء إدارة الأنظمة وعزلتها عن شعبها، بل كان للعامل الخارجي الدور الأساس، في فرض الحصارات والعقوبات الاقتصادية، ودعم المعارضة من قبل الولايات المتحدة أساساً وأوروبا والأطراف الإقليمية إيران وتركيا والمستعمرة؛ الشيء المؤكد الأكثر وضوحاً أن النظام أي نظام إذا لم يعتمد على شعبه، ومشاركة قواه السياسية، وإرساء التعددية واحترامها والاعتماد على صناديق الاقتراع، سيكون مآله كما حصل في بغداد ودمشق وطرابلس وصنعاء وباقي العواصم..!!!!**

وأكد **المحلل والمعلق التركي البارز رجب صويلو، أن تركيا لا تسعى إلى مواجهة عسكرية مع إسرائيل في سوريا. وقال** في مقال تحليلي على موقع **ميدل إيست أي** البريطاني **إن انهيار نظام الأسد في سوريا أثار قلق العديد من الدول الإقليمية، لكن إسرائيل تشعر بقلق خاص إزاء هذا التطور، ولقد أشارت لجنة حكومية إسرائيلية إلى أن سوريا التي يحكمها إسلاميون سنة لا يعترفون بحق إسرائيل في الوجود قد تشكل تهديدا أكبر للبلاد من إيران العدو اللدود لإسرائيل. وأضاف: "كانت اللجنة منزعجة بشكل خاص من نفوذ تركيا في سوريا، زعمت أن أنقرة يمكن أن تستخدم الحكومة السورية الجديدة كقوة بالوكالة لإعادة التاج العثماني إلى مجده السابق". وأشار التقرير العبري إلى أن أنقرة قد تعمل بسرعة على إعادة تسليح الحكومة السورية الجديدة، مما قد يؤدي إلى إشعال فتيل صراع مباشر بين إسرائيل وتركيا. وفي هذه النقطة يتساءل المحلل والمعلق التركي البارز: "لكن هل هذا السيناريو واقعي؟ باختصار.. الإجابة هي لا".**

ويوضح المحلل التركي أنه ورغم أن الرئيس أردوغان أضعف تدريجيا العلاقات الثنائية التركية الإسرائيلية... إلا أنه لا يوجد ما يشير إلى أن أنقرة تسعى إلى مواجهة عسكرية مع إسرائيل. وبعيدا عن حقيقة أن تركيا وإسرائيل حليفتان للولايات المتحدة وأن الجانبين لم ينخرطا قط في صراع عسكري، فإن أنقرة ليس لديها أي "شهية" لمثل هذه المغامرات خاصة وأن المنطقة تكافح بالفعل مع حرب مستمرة بين إيران وإسرائيل إلى جانب الكارثة التي تتكشف في غزة.

وأكد صويلو أن أهداف تركيا في سوريا واضحة للغاية، وقد تم الكشف عنها علنا وبشكل خاص إلى جميع الأطراف المعنية؛ أولا، تريد أنقرة ان تكون سوريا مستقرة لا تشكل تهديدا للدول الأخرى؛ **وثانيا،** تتصور تركيا دولة ديمقراطية موحدة ومدنية في سوريا ودولة تحتضن الأقليات وجميع المجموعات العرقية، في حين تمنع تشكيل "دويلة" حزب العمال الكردستاني. **ويبين المحلل التركي أنه وبعد استضافة ملايين اللاجئين السوريين لأكثر من عقد من الزمان وتنفيذ عمليات عسكرية متعددة،**

كلفت تركيا أرواحا ومئات الملايين من الدولارات، تريد أنقرة أن تكون سوريا قادرة على الازدهار اقتصاديا واجتماعيا. وأكد أن الصراع مع إسرائيل سواء كان مباشرا أو غير مباشر لا يتماشى مع هذا الهدف.

وذكر في تحليله أن أنقرة غضت وإلى حد كبير الطرف عن الحملة الجوية الإسرائيلية لتدمير بقايا المنشآت العسكرية لنظام الأسد، ولكن بعد أن وسعت إسرائيل نطاق أهدافها بشكل كبير أعلن وزير الخارجية الترطك أن تركيا نقلت رسالة إلى إسرائيل مفادها أن مثل هذه الهجمات لابد أن تتوقف.
وأشار المحلل والصحفي التركي إلى أن وزير الخارجية التركي اعترف بالمخاوف الإسرائيلية من احتمال وقوع أسلحة مثل الأسلحة الكيميائية في الأيدي الخطأ، **علما أن إسرائيل تجنبت ضرب أي أهداف لـ"هيئة تحرير الشام". وأفادت التقارير بأن تركيا اتخذت الخطوات الأولى لإنشاء آلية لمنع الصدام مع الجيش الإسرائيلي في سوريا.** إلى ذلك، **ووفقا للمحلل التركي فقد شجعت أنقرة قادة هيئة تحرير الشام ومنهم الشرع، على إصدار بيانات تدعو إلى التهدئة مع إسرائيل، وقد صرح العديد من شخصيات الهيئة علنا بأنهم لا يسعون إلى الصدام مع إسرائيل.**

بالتزامن **ووفقا لمصادر تركية، هناك مؤشرات على أن دمشق قد تسعى إلى إشراك أنقرة عسكرياً... للمساعدة في إعادة تأسيس جيش سوري موحد تحت إشراف وزارة الدفاع السورية. ويفيد كاتب التحليل بأن تركيا تدرك تماما المخاوف الإسرائيلية بشأن مثل هذا التعاون،** مشيرا إلى أن ما سمعه هو **"أن الانتشار التركي سوف يكون محدودا ولن يتجاوز نطاق الانتشار حماة وإلى حد ما دمشق، في محاولة لطمأنة إسرائيل إلى أن تصرفات أنقرة ليست عدائية".**

ولكن يتعين على إسرائيل أن تتقبل حقيقة مفادها بأن أنقرة لن تتسامح مع وجود دويلة يسيطر عليها "حزب العمال الكردستاني" في شمال سوريا، فقد أصرت أنقرة باستمرار على ضرورة دمج الجماعات الكردية في دولة سورية موحدة.

وتحدث المحلل التركي البارز عن **التقارير العبرية التي خاضت مؤخرا في موضوع تقسيم سوريا، حيث تفضل تل أبيب سوريا مجزأة من أجل حماية مصالحها الأمنية وهذا خطأ.** وفي السياق **يقول صويلو إن سوريا المجزأة من شأنها أن تشكل تربة خصبة لتكاثر الجماعات المسلحة وهو ما من شأنه أن يزيد من زعزعة استقرار المنطقة ويخلق مخاطر طويلة الأمد بالنسبة لإسرائيل، وعلى النقيض من ذلك فإن سوريا الديمقراطية الشاملة تخدم مصالح الجميع. ومن الواضح أن قيادة إسرائيل تفضل التعامل مع الأنظمة الاستبدادية التي هي أكثر موثوقية في سياساتها القمعية مما يجعل حرب إسرائيل على غزة والضفة الغربية المحتلة أسهل للتبرير والبلع.**

ومن المؤكد أن تركيا لديها الآن صديق في دمشق، ومن المتوقع أن يستفيد أردوغان من هذه العلاقة على جبهات متعددة محليا واقتصاديا وإقليميا ولكن هذا لا يعني أن الحكومة السورية الجديدة سوف تصبح وكيلة لتركيا بل على العكس من ذلك..!!!

أخبـار عن سـورية:

العرب: إدارة الشرع تتجاهل ضم الضباط المنشقين إلى الجيش.. نائب قائد الجيش الحر: مخاوف من اقتتال داخلي بسبب التهميش... الجزيرة: كيف يتحرك أحمد الشرع في حقل الألغام السوري..؟!!

فشلت كل الجهود الرامية إلى إعادة الضباط السوريين المنشقين الأوائل إلى صفوف الجيش الذي شرعت الإدارة السورية الجديدة في تكوينه عبر ضم عدة فصائل إليه، رغم أن هؤلاء الضباط كانوا النواة الأولى للجيش السوري الحر الذي واجه نظام بشار الأسد منذ ٢٠١١. وكشف العقيد مالك الكردي، نائب رئيس هيئة أركان الجيش الحر، في تصريحات لصحيفة العرب، عن تشكيل لجنة برئاسته من أجل تباحث الأمر مع إدارة العمليات العسكرية. وسعت اللجنة إلى لقاء قائد العمليات أحمد الشرع أو وزير الدفاع الذي تم تعيينه لكن لم تتم الاستجابة للمحاولة. وقال الكردي "بعد انتظار دام عدة أيام وجدت أن الوضع الآن لا يسمح بذلك، ما جعلني أعود أدراجي وأراقب الأوضاع، رغم أنه كانت لدينا خطة عاجلة لمعالجة الوضع العسكري والسيطرة على المعسكرات وإجراء عمليات صيانة سريعة لها، ودراسة أوضاع الضباط والعسكريين المنشقين، لإجراء تسويات لهم في الرتب العسكرية التي يستحقونها أو لمنح رواتب تقاعدية لمن لا يستطيع الاستمرار".

وأشار العقيد الكردي إلى ضرورة منح تعويضات لجميع الضباط المنشقين عن الفترة السابقة لأنهم صاروا في وضع حرج بعد ١٤ سنة شهدت استنزافا لقواهم. وتقوم قيادة إدارة العمليات بإجراء لقاءات مع بعض قادة الفصائل من الضباط والمدنيين، دون أي لقاء مع قيادات الجيش الحر، ما وصفه الكردي بـ"التجاهل التام والواضح الذي لا يستطيع إنكاره أحد". واعتبر الكردي أن العقلية الفصائلية الميليشياوية مازالت تسيطر على الوضع العام، وأن الإدارة الجديدة لم تنتقل حتى الآن إلى فكر الدولة، وأي ضابط يقدم نفسه حاليا للعودة إلى العمل بالمؤسسة العسكرية يحتاج إلى تزكية من جانب هيئة تحرير الشام، ولا يتم قبوله بغير هذا الطريق، وفي الغالب يجب أن يكون من محافظة إدلب التي كانت الهيئة تسيطر عليها أو ممن يقيمون فيها ولهم تواصل مع رجال الهيئة، واصفا ذلك بأنه من المشكلات الكبيرة التي تعترض حاليا إعادة بناء الدولة السورية والمؤسسة العسكرية.

ولفتت العرب إلى أنّ إدارة العمليات العسكرية أصدرت العديد من القرارات في الفترة الماضية؛ لعل أبرزها ضم بعض الفصائل إلى الجيش ومنح رتب عسكرية وصلت إلى رتبة اللواء والعميد لبعض

المدنيين وصغار الضباط، ما أثار تساؤلات وجدل حول إمكانية التوافق بين العسكريين والمدنيين ونبذ الاختلافات الفكرية بين الفصائل المسلحة للانضواء تحت راية جيش موحد.

ووصف العقيد مالك الكردي هذه القرارات بأنها تعني "حجز الصفوف الأولى في الجيش لهؤلاء، فبات من الصعب جدا على الضباط، خاصة أصحاب الرتب الكبيرة، أن يكون لهم مكان في المؤسسة العسكرية، التي أصبح هناك خلل كبير في هرم التراتبية بها، وهو ما سنعاني منه كثيرا، وربما يتم تفسيره لدى الضباط المنشقين بأن الإدارة الجديدة ليست في وارد الاستفادة منهم". وأوضح أن "هيئة تحرير الشام هي الحاكم الفعلي لسوريا اليوم، وليس معروفا المآل الذي ستقود البلادَ إليه، وكيف سيكون التعامل الدولي معها، وهناك علامات استفهام كثيرة مازالت تضعنا كسوريين أمام المجهول، ونحاول أن نفهم ما إذا كانت تستطيع أن تنتقل إلى مرحلة الدولة وبناء الدولة كما كان السوريون يحلمون". وامتد التهميش حتى إلى فصائل مسلحة شاركت هيئة تحرير الشام في القتال، لذلك يتخوف الجميع من وقوع اقتتال سوري سوري بسبب السياسة المنتهجة حتى هذه اللحظة..!!!!

في المقابل، لفت تقرير في موقع الجزيرة أنّ أحمد الشرع فاجأ من تابعوا لقاءاته وتصريحاته بخطاب هادئ متزن يحاول تفكيك الألغام تباعا، ونبرة تصالحية سعت لطمأنة جميع الأطراف داخليا وخارجيا بأن سوريا الجديدة لا تمثل تهديدا لأحد ولا تسعى للانتقام من أحد، وأنها تركز على التنمية الاقتصادية والتعافي من جراحات الماضي وآثار الحرب، وأنها تقف على مسافة واحدة من الجميع؛

داخليا، فتح الشرع الباب أمام سائر المكونات السورية للمشاركة في صنع المستقبل، كما حرص على طمأنة الأقليات، وتحدث عن "أهمية استحضار عقلية الدولة لا عقلية المعارضة، ووجوب بقاء سوريا موحدة، وأن يكون بين الدولة وجميع الطوائف عقد اجتماعي لضمان العدالة الاجتماعية"؛ **إقليميا**، أرسل أحمد الشرع رسائل بأن الإدارة الجديدة لا تريد التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، وكرر الشرع الإشارة إلى دور سوريا في تحجيم نفوذ المليشيات المرتبطة بإيران، ومساهمة ذلك في حماية أمن المنطقة وتحديدا دول الخليج لخمسين سنة قادمة، وذلك ضمن مساعيه للانفتاح على دول الخليج والغرب عبر اللعب بورقة إيران؛ **دوليا**، تبنى الشرع خطابا يركز على مصالح مشتركة بين الإدارة السورية الجديدة والغرب، فتحدث عن أهمية الاستقرار لعودة اللاجئين إلى ديارهم، وعن التصدي لتجارة الكبتاغون، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، **لكنه واكب ذلك بالحديث عن أهمية رفع العقوبات المفروضة على سوريا**، ورفع هيئة تحرير الشام من قوائم التنظيمات الإرهابية، للمساعدة في بناء الدولة الجديدة، وتعزيز انفتاحها على العالم.

ورغم ما سبق، قوبل خطاب الشرع بالتشكيك، مع مخاوف أن يكون مجرد خطاب "مرحلي" تقتضيه ضرورات اللحظة الراهنة لحين ترسيخ موقعه في هرم السلطة، مع إمكانية تغيير خطابه مستقبلا مع

تعزيز نفوذه وقبضته؛ فقد أكدت الولايات المتحدة على لسان وزير الخارجية بلينكن بأنها ستربط مواقفها بأفعال دمشق دون الاكتفاء بأقوالها، **فيما أشارت رئيسة المفوضية الأوروبية** "أورسولا فون دير لاين" إلى أن الوقت ما زال مبكرا للحكم على إمكانية وفاء القيادة الجديدة بوعودها في حفظ سيادة سوريا. **أما دولة الاحتلال الإسرائيلي** فقد تبنت موقفا أكثر تشددا، بلغ حد قيام المسؤولين الإسرائيليين بالتهجم اللفظي على الإدارة السورية الجديدة، بالتزامن مع توغل عسكري خطير لدولة الاحتلال في الأراضي السورية.

الأفعال الواقعية: وتابع تقرير الجزيرة، أنه وبعيدا عن الخطاب، وخلال شهر من دخوله دمشق، ظهرت السمات "العملية" لتعامل أحمد الشرع مع التحديات التي تواجهه؛ بدأ الشرع في خطوات جادة لإذابة التشظي الفصائلي عبر العمل على دمج الفصائل في جسد الدولة الوليدة؛ برز في نمط إدارة الشرع أيضا ميله إلى تفويض الملفات الحساسة والرئيسية لشخصيات مقربة عملت معه سابقا لوجود ثقة متبادلة بينه وبينها... **ودافع الشرع عن تلك التعيينات موضحا أنه يحتاج لفريق متجانس لإدارة الفترة الانتقالية، بعيدا عن المحاصصة التي ستعرقل العمل؛** كما لم يعترف الشرع بأي كيانات سياسية ارتبط دورها بالتفاوض مع النظام السابق نيابة عن المعارضة، **وأبدى استعداده لانخراط عناصرها في المشهد الجديد كأفراد وليس ككيانات، وهو ما استقبلته تلك الكيانات بتحفظ؛** في المقابل، **أجرى الشرع تعيينات في مناصب فنية من خارج دوائر المقربين منه، فكلف ميساء صابرين برئاسة البنك المركزي، لتصبح أول امرأة تشغل هذا المنصب في تاريخ سوريا، وهو تعيين يحمل رسالة ضمنية للمجتمع الدولي بالانفتاح تجاه عمل المرأة، وعدم إقصاء موظفي العهد السابق ممن لم يتورطوا في جرائم، والاعتماد على أصحاب الكفاءة؛**

على مستوى الأمن المحلي، تمكنت الإدارة الجديدة بدرجة كبيرة من السيطرة على نزعات الثأر والانتقام، ومنعت تحول المشهد إلى حالة فوضوية، فحرصت على التنسيق مع الوجهاء وقادة المجتمع قبيل تنفيذ حملات مداهمة وتفتيش للمناطق والأحياء التي يوجد بها المطلوبون وفلول النظام السابق؛ **على المستوى الخدمي،** تخوض الإدارة الجديدة صراعا مع الزمن لتقديم منجزات ملموسة للمواطنين، ما يعزز شرعيتها. **فبدأت وزارة الكهرباء في خطة مدتها شهران لزيادة مدة وصول الكهرباء للمواطنين بما يتراوح من ٨ إلى ١٠ ساعات يوميا..** وإعادة تشغيل مطار دمشق أمام الرحلات الجوية، **وإصدار البنك المركزي قرارا بتحرير سقف السحب اليومي من الحسابات البنكية لتيسير التجارة، والإعلان عن رفع الرواتب بنسبة ٤٠٠%، وإزالة القيود على تبديل العملات، وتخفيض الرسوم والضرائب، وهي إجراءات أسفرت عن انخفاض بعض أسعار المواد الغذائية لنحو النصف، وتحسن سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار.**

على الصعيدين الدولي والإقليمي، حرص الشرع على الانفتاح على الدول الغربية، فاستقبل وزراء خارجية فرنسا وأوكرانيا وألمانيا وإيطاليا، ووفد من الخارجية الأميركية، واجتمع مع وفود من ممثلي الجاليات السورية في بريطانيا وأميركا وألمانيا لتشجيعهم على ضخ استثمارات وبذل جهود للضغط على الحكومات الغربية لرفع العقوبات. **فبحسب تقديرات مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا، تحتاج البلاد نحو ٤٠٠ مليار دولار لإعادة الإعمار، وهو مبلغ يصعب توفيره حال بقاء العقوبات.**

في غضون ذلك، **يحاول الشرع موازنة الوجود الأميركي في سوريا الداعم لقوات سوريا الديمقراطية "قسد" والضغوط الأميركية والغربية على الإدارة الجديدة، بالوجود الروسي في سوريا، حيث أبدى الاستعداد لفتح صفحة جديدة مع موسكو، ولم يطلب منها إخلاء قواعدها العسكرية في طرطوس وحميميم، وهو ما قابله وزير الخارجية الروسي لافروف بالثناء، مبدياً رغبة بلاده في العمل مع السلطات السورية الجديدة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية بشأن قضايا الاقتصاد والاستثمار؛** و**تبدو الرسالة التي يوجهها الشرع هنا واضحة، وهي أن المطالب الغربية بإخراج الروس من سوريا لا بد لها من مقابل، مثل رفع العقوبات عن سوريا، والاعتراف رسميا بالإدارة الجديدة، ورفع أسماء أفرادها من قوائم الإرهاب، وصولا للجم الانتهاكات الإسرائيلية؛ فلو** طلب الشرع من الروس الخروج من سوريا لفقد ورقة تفاوضية مهمة في يده، كما **أنه يدرك أن جغرافية سوريا تفرض عليها نوعية تحالفاتها،** فواشنطن ضامنة للتفوق العسكري الإسرائيلي، **ومن ثم لن تسمح أميركا للدول الغربية بتسليح أو دعم بناء جيش سوري قوي، بينما يمكن لموسكو أن تقوم بهذا الدور.**

إقليميا، ثمّن الشرع موقف تركيا وقطر تجاه الإدارة الجديدة في سوريا، وأعلن أن لهما الأولوية في الاستثمار ومشاريع إعادة الإعمار، **لكنه في الوقت ذاته حرص على الانفتاح على الخليج، وبالتحديد على الرياض،** حيث أرسل أول وفد رسمي في زيارة خارجية إلى السعودية... وهو ما قوبل باحتفاء سعودي برزت مؤشراته في تدشين جسر جوي وبري للمساعدات الغذائية والطبية والوقود، **وسط آمال بأن تستخدم المملكة ثقلها العربي والإسلامي والدولي للدفع باتجاه رفع العقوبات وضخ استثمارات تسهم في إعادة بناء الاقتصاد السوري. كذلك أرسلت دمشق وفدا لجولة إقليمية شملت الأردن وقطر والإمارات.**

وأردف تقرير الجزيرة، يمكن القول إذن إن الشرع يركز في المرحلة الحالية على تعزيز شرعيته داخليا وخارجيا، وتفكيك ما أمكن من الألغام التي ورثها ضمن مخلفات الحقبة الماضية. وخلص التقرير إلى أنّ إرضاء أطراف وجهات متنافسة أمر محفوف بالتحديات، وبالأخص في دولة خرجت للتو من ثورة وحرب داخلية طاحنة أنهكت واستنزفت مقدراتها البشرية والمادية، ووسط إقليم به محاور متصارعة، ومسرح دولي يشهد استقطابا متزايدا؛ ومن ثم فإن مرحلة التقاط الأنفاس ونشر رسائل الطمأنة قد تصلح لفترة زمنية معينة، لكن بمرور الوقت قد تصبح الخيارات أقل تنوعا،

والمواقف أكثر حسما، لكن المرجح أن الإدارة السورية الجديدة لن تبادر لعداء أو خصومة مع أي طرف باستثناء من يبادرها بالعداء..!!!

روسيا اليوم: نواف سلام يفوز في سباق رئاسة الحكومة اللبنانية... الشرق ألأوسط: لبنان بين حكومة «التكنوقراط» و«التوازنات السياسية»..؟!!

حسمت الاستشارات النيابية الملزمة التي جرت في بيروت، أمس، الأغلبية النيابية لصالح تسمية رئيس محكمة العدل الدولية نواف سلام رئيسا للحكومة اللبنانية، بعد حصوله على ٧٠ صوتا. ونواف سلام هو قاض ودبلوماسي وأكاديمي لبناني من مواليد عام ١٩٥٣، شغل منصب سفير وممثل دائم للبنان لدى الأمم المتحدة ١٠ سنوات، ومثل بلاده في مجلس الأمن الدولي. وانتخب عام ٢٠١٨ قاضيا في محكمة العدل الدولية، وانتخب في السادس من شباط ٢٠٢٤ رئيسا لهذه المحكمة لمدة ٣ سنوات، بحسب روسيا اليوم.

وأفادت الشرق ألأوسط أنّ المواقف كلّها تقاطعت على أهمية تشكيل حكومة إصلاحية متجانسة وصاحبة رؤية وأهداف تتكامل مع «خطاب القَسَم» الذي يمثل برنامج عمل الرئيس عون. ورأى عضو كتلة «التحرير والتنمية» النائب محمد خواجة، أنه **«قبل النظر فيما إذا كانت الحكومة سياسية أم من التكنوقراط، فإنه يجب أن تكون حكومة إصلاحية متجانسة، تمتلك الرؤية والخطط لترجمة مشروعات النهوض بالبلد»**، داعياً إلى «وضع معايير لهذه الحكومة قبل اختيار شكلها وأعضائها». **وأكد خواجة** وفق الشرق الأوسط، **على أهمية «تلقّف فرصة احتضان الأشقاء العرب والأصدقاء الدوليين، وأن يتحّلى المسؤولون بالحسّ الوطني للنهوض بالبلد». وأكد أن «المسؤولية الملقاة على الحكومة العتيدة كبيرة جداً، وأهمها ترسيخ الوحدة الوطنية ودولة القانون، ومعالجة المشكلات الحياتية للناس، وأن تتعهّد بتأمين التيار الكهربائي وإعادة هيكلة المصارف؛ إذ لا اقتصاد من دون مصارف وحماية أموال المودعين»..!!!**

الأراضي الفلسطينية المحتلة:

روسيا اليوم: وزير إسرائيلي يطالب باستقطاب "مليون يهودي" إلى الضفة الغربية... الجزيرة: إسرائيل تجري تعديلاً جذرياً في نظريتها القتالية.. ماذا فعلت..؟!!

دعا وزير البناء والإسكان الإسرائيلي يتسحاق غولدكنوبف، الأحد، **لاستقطاب مليون يهودي من أجل الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة**، وفق موقع **بحدري حريديم** الإسرائيلي المتخصص بأخبار المتدينين اليهود الحريديم. **ودعا الوزير** نتنياهو، **"لجلب مليون يهودي إلى يهودا والسامرة"، (الاسم اليهودي للضفة الغربية)**، كما دعاه إلى "استغلال الفرصة الحالية للوضع في فلسطين والشرق

الأوسط لتوسيع البناء الاستيطاني في الضفة". وتعتبر الأمم المتحدة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وتطالب منذ عقود بوقفه دون جدوى، لكونه يقوض فرص حل الصراع وفق مبدأ حل الدولتين. **وتعالت أصوات وزراء في الحكومة الإسرائيلية، في الأشهر الماضية، بمن فيهم رئيسها نتنياهو، تتحدث صراحة عن اعتزام تل أبيب ضم الضفة الغربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ إلى إسرائيل.**

إلى ذلك، أفاد تقرير في موقع الجزيرة، أنه في مطلع الأسبوع الماضي سلمت لجنة نيجل لفحص ميزانية الدفاع وبناء القوة في الجيش الإسرائيلي، تقريرها النهائي إلى رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير الدفاع. وبعد بحث المخاطر والتحديات المرتقبة في العقد المقبل، **أوصت بزيادة ميزانية الدفاع ابتداء من هذا العام، ٩ مليارات شيكل** (الدولار ٣.٧ شيكلات)، **على أن تتراوح ما بين ٩-١٥ مليار شيكل إضافية في كل سنة من السنوات الخمس المقبلة. وبحسب الصحافة الإسرائيلية، فإن اللجنة أوصت بزيادة ١٣٣ مليار شيكل إلى ميزانية الدفاع خلال العقد المقبل.**

وتثير هذه الزيادة المطلوبة مخاوف كبيرة في إسرائيل من تأثيرها على الاقتصاد، حيث يتوقع أن تعود ميزانية الدفاع لاستهلاك ما لا يقل عن ٢٠% من الميزانية العامة. **وهذا ما استثار على الفور ردود فعل سلبية حتى من محافظ بنك إسرائيل. واعتبر الإعلام الإسرائيلي أن حدثين اقتصاديين حاسمين لمستقبل الاقتصاد، وقعا في وقت واحد تقريبًا: تسليم تقرير لجنة نيجل؛ وإعلان محافظ بنك إسرائيل أمير يارون سياسته الاقتصادية والنقدية.**

وتظهر خلاصة توصيات لجنة نيجل أن ميزانية الدفاع ستقفز بنحو ٣٠ مليار شيكل سنويًا، مرتفعة من مستوى ٦٨ مليار شيكل، إلى حوالي ٩٨ مليار شيكل، بزيادة أكثر من ٤٢%. فإذا كانت اللجنة قد أوصت بزيادة تتراوح بين ٩ إلى ١٥ مليار شيكل سنويًا، فإن هذه الزيادة تضاف إلى مبالغ أخرى تمت الموافقة عليها سابقًا. **فقد اقترح أعضاء لجنة نيجل إضافة ١٣٠ مليار شيكل إلى ميزانية الدفاع في السنوات العشر المقبلة، لتضاف إلى مبلغ ٦٢.٤ مليار شيكل أقرها رئيس الوزراء قبل ذلك كإضافة لبناء القوة، و٦٠ مليار تم إقرارها لقسم إعادة التأهيل والعائلات الثكلى.**

وبعد كل تلك الإضافات، سترتفع ميزانية الدفاع لعام ٢٠٢٥ من ٦٤ مليار شيكل إلى ١٢٣ مليار شيكل. ورغم ذلك، وكما هو متوقع، **يعتقد الجيش أن هذه الزيادة ليست كافية، رغم أنه ليس من الواضح على الإطلاق ما إذا كانت واقعية في ظل الواقع الاقتصادي الحالي.**

واعتبر خبراء اقتصاد في إسرائيل أن توصيات لجنة نيجل أشعلت العديد من المصابيح الحمراء بخصوص الاقتصاد الإسرائيلي؛ فهذا التقرير الذي أعقبه إقرار الميزانية العامة بعد مرور أسبوع واحد فقط على بداية عام ٢٠٢٥، يدفع البعض لتصور أن المراسيم التي دخلت حيز التنفيذ تشكل

"الحساب النهائي" الذي سينجم عن التكاليف الباهظة للحرب. لكن هذا ليس هو الحال حقًا، فقد حذرت وزارة المالية أيضًا عدة مرات من أن زيادة ميزانية الدفاع دون مصدر تمويل مستقر سيكون مكلفًا للمواطن البسيط. ويهدد ارتفاع الإنفاق الدفاعي بزيادة نسبة الدين إلى الناتج وإعادة البلاد إلى الأيام التي تلت حرب تشرين الأول ١٩٧٣، والتي اتسمت بانخفاض الإنفاق المدني والاستثمارات في الاقتصاد. وهذه خطوة خطيرة في بلد لديه حكومة تعجز عن إجراء تعديلات جوهرية في الميزانية العامة..!!

أخبار ومواضيع متنوعـة:

حرائق لوس أنجلوس.. الأسباب والخسائر..؟!!

لليوم السابع على التوالي، تواصل الحرائق التمدد على مساحات إضافية من مدينة لوس أنجلوس التابعة لولاية كاليفورنيا الأمريكية على المحيط الهادئ، غرب الولايات المتحدة. وحتى صباح أمس، بلغ عدد الوفيات الناتجة عن الحرائق ٢٤ حالة وفاة، عدا عن إجلاء نحو ٣٠٠ ألف آخرين، الذين تعرضت منشآتهم للحرق أو اقترب منها النيران، بحسب وكالة أسوشيتد برس. وأفاد تقرير لوكالة الأناضول، أمس، أنّ حرائق الغابات في لوس أنجلوس بدأت في أواخر ٢٠٢٣، وانتشرت بسرعة عبر مساحات شاسعة بالمدينة والمناطق المحيطة بها. وبسبب الظروف الجافة ودرجات الحرارة المرتفعة والرياح القوية التي تجاوزت سرعتها ١٥٠ كلم في الساعة، أتت الحرائق على آلاف الدونمات في غضون أيام قليلة؛ تحولت أحياء بأكملها إلى رماد، ودُمرت البنية التحتية الحيوية، وبحلول ١٢ كانون الثاني ٢٠٢٥، أشارت التقارير إلى نزوح أكثر من ٣٠٠ ألف من السكان، مع تأكيد ٢٤ حالة وفاة. وبينما عمل المستجيبون للطوارئ بلا كلل لاحتواء الحرائق، إلا أن حجم الكارثة طغى على الموارد المتاحة، رغم تدخل طواقم الدفاع المدني التابعة لولايات مجاورة.

******

تنويه:

هذا التقرير يرصد المواقف والآراء الواردة في مجموعة من الصحف العربية والعالمية حول القضايا الساخنة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يعبر بالضرورة عن رأي حركة البناء الوطني.